الأمم المتحدة

TD/B/C.I/CLP/39

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
17 August 2016
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
الدورة الخامسة عشرة
جنيف، ١٩-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦
البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت
المشاورات والمناقشات المتعلقة بعمليات استعراض النظراء لقوانين وسياسات المنافسة؛ واستعراض القانون النموذجي؛ والدراسات المتصلة بأحكام مجموعة المبادئ والقواعد

تعزيز قدرات القطاع الخاص على الامتثال في مجال المنافسة

مذكرة من أمانة الأونكتاد[1]

موجز تنفيذي

تسهم مؤسسات الأعمال، لدى تقيّدها باللوائح التنظيمية والقوانين المتعلقة بالمنافسة في عمل الأسواق بسلاسة، وفي الابتكار والإنتاجية، وفي عملية التنمية ككل وفي التنمية المستدامة والشاملة للجميع. ويكتسب الامتثال لقوانين المنافسة أهمية أيضاً من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إلاّ أن بعض مؤسسات الأعمال تحبذ عدم الامتثال للقانون رغم احتمال أن يؤدي ذلك إلى عواقب سلبية وخيمة. وعليه، تضطلع السلطات التنظيمية بدور أساسي في تشجيع وإنفاذ الامتثال للوائح التنظيمية. لكن السلطات تواجه عدة تحديات فيما يتعلق بتعزيز الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية في مجال المنافسة.

وتبحث مذكرة المعلومات الأساسية هذه في دوافع الامتثال وعدم الامتثال لقوانين المنافسة، وفي الأدوات الشائعة المستخدمة لتشجيع أو تعزيز امتثال المنظمات للقانون. واستناداً إلى تحليل هذه الدوافع والأدوات، تنظر مذكرة المعلومات الأساسية في مختلف السبل لتعزيز الامتثال في كل من القطاع الخاص والسلطات التنظيمية.

(١) لم تُحرَّر هذه الوثيقة رسمياً.

GE.16-14244(A)
1614244

الرجاء إعادة الاستعمال

الولاية

الأونكتاد هو جهة الأمم المتحدة المنسقة للأعمال المتعلقة بسياسات المنافسة وما يتصل بذلك من حماية المستهلك. وقد حددت الجمعية العامة ولاية الأونكتاد (القرار ٦٣/٣٥، ١٩٨٠) في مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، التي يشار إليها عادةً بمجموعة الأمم المتحدة لمبادئ المنافسة.

وبغية تحقيق أهداف مجموعة الأمم المتحدة لمبادئ المنافسة، كُلِّف الأونكتاد بالمهام الأساسية التالية: (أ) تزويد الدول الأعضاء فيه بمحفل للحوار وبناء توافق آراء على المستوى الحكومي الدولي في مجال قوانين وسياسات المنافسة؛ و(ب) إجراء البحوث والتحليلات في هذا المجال لصالح الدول الأعضاء فيه والشبكات الدولية المعنية بسياسات المنافسة، و/أو بالتعاون معها؛ و(ج) تشجيع استخدام قوانين وسياسات المنافسة كأدوات لتحقيق القدرة التنافسية المحلية والدولية[٢]. وعلاوة على ذلك، كُلِّف الأونكتاد بدعم البلدان النامية في صياغة وتنفيذ قوانين المنافسة؛ وتيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين المناطق المختلفة[٣]. وقد جُدِّدت هذه الولاية في عام ٢٠١٢ في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الدوحة[٤].

وأوصت في الدورة الأخيرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٣، بأن يجري الأونكتاد بحثاً في سبل تعزيز الامتثال في مجال المنافسة. وفي هذا الصدد، أعِدت مذكرة المعلومات الأساسية هذه من أجل تيسير المداولات، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن هذا الموضوع.

أولاً- مقدمة

١- "المنافسة عنصر محوري في عمل الأسواق، وهي تشجع الابتكار والإنتاجية والنمو، وجميعها تولّد الثروة وتحدّ من الفقر"[٥]. بيد أن الأسواق تتألف من مجموعات ذات مصالح شخصية وشركات احتكارية مكتسِبة ومؤسسات أعمال متواطئة وجهات معنية أخرى تسعى إلى الحفاظ على مركز مهيمن، ما يؤدي إلى فرص غير متكافئة تحول دون المنافسة. وقد تؤدي هذه الميزة غير العادلة إلى استبعاد المنافسين واستغلال المستهلكين. وبالتالي، فإن قوانين

(٢) انظر اتفاق أكرا، الفصل الثاني، الفقرة ١٠٤، في الوثيقة TD/442.

(٣) المرجع نفسه، الفقرتان ١٠٤(هـ) و(ز).

(٤) ولاية الدوحة، الفقرة ٥٦(م)، في الوثيقة TD/500/Add.2.

(٥) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٨، Why is competition important for growth and poverty reduction، الصفحة ٣، وثيقة من وثائق المنتدى العالمي بشأن الاستثمار الدولي، متاحة على الرابط التالي: http://www.oecd.org/investment/globalforum/40315399.pdf (جرى الاطلاع عليه في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦).

المنافسة وغيرها من القوانين ذات الصلة تساعد على الحفاظ على عملية المنافسة وتشجيعها. وعندما تطبَّق هذه القوانين في الأسواق، فإنها تقيّد أنشطة مؤسسات الأعمال التي تؤدي إلى منافسة غير منصفة[٦] وتُرشِد مؤسسات الأعمال بشأن كيفية التصرف والعمل في الأسواق.

٢- وعندما يُخرق القانون بقصد أو دون قصد، فقد يظهر ذلك في شكل عواقب مختلفة على الجهات المعنية، بما في ذلك الشركات والأفراد. ومن هذه العواقب العقوبات المالية، وتعذّر تطبيق الاتفاقات، والتكاليف الإدارية والاستشارية، والأوامر الزجرية، ودعاوى الأضرار اللاحقة بالغير، والدعاية السلبية، وتنحية المديرين، والسجن في حالات معيّنة[٧]. وقد تؤدي هذه العقوبات إلى دعاية سيئة، وإلى إلحاق ضرر بالغ بالسمعة، ومن المحتمل أن تشكّل خطراً حقيقياً على استمرارية مؤسسات الأعمال. وبالتالي، قد يكون الامتثال لقوانين المنافسة أو اعتماد سياسة للامتثال وسيلةً فعالة للحماية من هذه المخاطر، لكن كل مؤسسات الأعمال، ولا سيما الصغيرة والمتوسطة الحجم منها، لا تملك القدرة على الامتثال للقانون، ما يعرّضها لاحتمال خرقه وللعواقب المترتبة على ذلك.

٣- وتناقش هذه الورقة الإجراءات الممكن اتخاذها لتعزيز الامتثال لقوانين المنافسة في القطاع الخاص[٨]. والورقة مقسمة إلى أربعة أجزاء. يعرض الجزء الأول مقدمة موجزة عن الامتثال في مجال المنافسة. ويبحث الجزء الثاني في دوافع الامتثال وعدم الامتثال، والأدوات الشائعة التي تستخدمها السلطات المعنية بالمنافسة والقطاع الخاص من أجل تعزيز الامتثال لقوانين المنافسة. ويقدّم الجزء الثالث أمثلة عن الاستراتيجيات والحوافز والخدمات التي تسهم في تعزيز القدرات على الامتثال لقوانين المنافسة. ويعرض الجزء الأخير سبيلاً للمضي قدماً لكل من السلطات التنظيمية والقطاع الخاص من أجل تعزيز الامتثال. ويقدّم هذا الفرع أيضاً مسائل للمناقشة.

قوانين المنافسة والامتثال في مجال المنافسة

٤- في العادة، تتولى السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة، أو سلطة عامة متكاملة (كما في حالة المفوضية الأوروبية)، أو المحاكم تعزيز وإنفاذ الامتثال لقوانين المنافسة. وتناط بالسلطات

(٦) على سبيل المثال، يحظر قانون المنافسة الاتفاقات المخلّة بالمنافسة/الكارتلات (تحديد الأسعار، والتلاعب بالعطاءات، وتقاسم العملاء والأسواق)، واستغلال القوة السوقية (التسعير الإفتراسي ورفض التوريد) وغيرها من الاتفاقات المخلّة بالمنافسة (فرض قيود على المورّدين/الموزّعين).

(٧) Deloitte and Touche, 2007, The deterrent effect of competition enforcement by the Office of Fair Trading, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland، متاح على الرابط التالي: http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20140402141250/http:/www.oft.gov.uk/shared_oft/reports/Evaluating-OFTs-work/oft962.pdf (جرى الاطلاع عليه في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦).

(٨) استندت وثيقة المعلومات الأساسية هذه إلى مصادر أولية للمعلومات تشمل بحوثاً أجراها مكتب التجارة المنصفة في المملكة المتحدة، الذي أصبح الآن السلطة المعنية بالمنافسة والأسواق، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشبكة المنافسة الدولية، وغرفة التجارة الدولية. وتستند الوثيقة أيضاً إلى معلومات متاحة على مواقع شبكية تابعة لسلطات معنية بالمنافسة وأدبيات أكاديمية في مجال الامتثال لقوانين المنافسة.

المعنية بالمنافسة مسؤولية التحقيق في الانتهاكات المحتملة للقانون، وتملك صلاحية فرض الجزاءات أو وضع حد للتجاوزات التي ترتكبها مؤسسات الأعمال، في حين تقاضي المحاكم مرتكبي الانتهاكات في مجال الامتثال وتفرض غرامات وأحكاماً بالسجن[٩]. وفي معظم الولايات القضائية، تعمل السلطات المعنية بالمنافسة والمحاكم معاً لإنفاذ قوانين المنافسة، وقد أصبح من الصعب أكثر فأكثر تفادي عواقب عدم الامتثال.

٥- ويملك أكثر من ١٤٠ بلداً في جميع أنحاء العالم قوانين يشار إليها عادة بقوانين المنافسة وقوانين مكافحة الاحتكار، وأحياناً بقوانين ممارسات التجارة المنصفة[١٠]. وتحظر هذه القوانين الاتفاقات والممارسات والتصرفات التي تؤثر في المنافسة في الأسواق المحلية[١١]. وهي تسعى إلى ضمان تكافؤ الفرص لجميع المشاركين في السوق، وتسمح أيضاً لمؤسسات الأعمال بتفادي عواقب السلوك المخلّ بالمنافسة أثناء تنفيذ أنشطة من قبيل عمليات الاندماج والشراء، أو المشاريع المشتركة، أو ببساطة عندما تدافع عن وضعها أو عملها في السوق. ولكي تتحقق أهداف المنافسة، ثمة أهمية حرجة لأن تمتثل جميع مؤسسات الأعمال، بغض النظر عن حجمها، امتثالاً صارماً لهذه القوانين.

٦- لكن مع الأسف، تميل بعض مؤسسات الأعمال إلى خرق هذه القوانين بقصد أو دون قصد. بينما تضع مؤسسات أخرى استراتيجيات تمكّنها من التقليل إلى أدنى حد من احتمال التورط في تجاوزات قوانين المنافسة ومن العواقب المترتبة على السلوك المخلّ بالمنافسة[١٢]. ولا تساعد هذه الاستراتيجيات مؤسسات الأعمال على التقليل إلى أدنى حد من التعرض مسبقاً للقوانين فحسب، بل تساعد أيضاً على تحديد الظروف التي قد تقع فيها مؤسسات الأعمال ضحية تصرفات مخلّة بالمنافسة من جانب أطراف أخرى.

٧- وقد ينطوي الامتثال لقوانين المنافسة على ضرورة اتخاذ قرارات اقتصادية وتقنية معقدة. فعلى سبيل المثال، تواجه مؤسسات الأعمال العاملة في ولايات قضائية مختلفة تفاوتات في جوانب موضوعية ومؤسسية من قوانين المنافسة، وحتى بشأن الأهداف المحددة التي تنشدها هذه القوانين[١٣]. وعليه، قد تخضع إجراءات مؤسسات الأعمال في الولايات القضائية الوطنية المختلفة للتدقيق على خلفية عدم الامتثال إذا كانت الإجراءات التي تتخذها مؤسسات الأعمال في ذلك البلد تؤثر في سوق البلد المضيف. وعلاوة على ذلك، فإن ما قد يشكّل امتثالاً في إحدى الأسواق ربما لا يكون كذلك في سوق أخرى، وذلك بسبب الاختلافات في

(٩) تشمل التجاوزات التي ترتكبها الشركات عدم التقيد بقرارات المحاكم، وانتهاك التزاماتها مع الوكالات المعنية بالمنافسة، وعدم الامتثال لأوامر التوقف والكف، ولأي شكل آخر من أشكال الانتصاف الصادرة من أجل حل قضية معيّنة.

(١٠) The Baker and McKenzie Global Competition Compliance Toolkit, 2013.

(١١) International Chamber of Commerce SME toolkit, 2013, Why complying with competition law is good for business.

(١٢) http://ec.europa.eu/competition/antitrust/compliance/index_en.html.

(١٣) Gal MS, Fox EM, 2014, Drafting competition law for developing jurisdictions: learning from experience, Paper 374, New York University Law and Economics Working Papers.

القانون. وقد برزت قضايا الامتثال لقوانين المنافسة عبر الحدود في الآونة الأخيرة نتيجة أسباب منها زيادة الأنشطة العابرة للحدود بفعل آثار العولمة. وقد أدى ذلك إلى زيادة تعقيد التعاون في القضايا المتعددة الولايات القضائية، ما قد يؤدي أحياناً إلى عدم اتساق في القرارات وعدم الطعن في التصرفات غير القانونية[١٤].

ثانياً- دوافع الامتثال

٨- تسهم عدة عوامل في الامتثال لقوانين المنافسة. ولذلك، يساعد اكتساب فهم جيد للعوامل التي تحفز مؤسسات الأعمال لتحقيق الامتثال على فهم التحديات التي تواجه تلك المؤسسات في سعيها للامتثال لقوانين المنافسة[١٥]. ويساعد ذلك أيضاً على تحديد المجالات المحتملة للنهوض بقدرات السلطات المعنية بالمنافسة والقطاع الخاص على تعزيز الامتثال وتصميم برامج أكثر فعالية وعملية في مجال الامتثال. وسيسلط هذا الفرع الضوء على البعض من دوافع الامتثال وعدم الامتثال لقوانين المنافسة التي سبق أن أخضعها مؤلفون مختلفون لبحوث مستفيضة.

٩- ففي إطار دراسة أجرتها شركة ديلويت وتوش في عام ٢٠٠٧ لصالح مكتب التجارة المنصفة في المملكة المتحدة بشأن دوافع الامتثال وعدم الامتثال لقوانين المنافسة، أُجريت مقابلات مع محامين داخليين من شركات كبرى وغيرهم من المختصين الداخليين في مجال الامتثال لقوانين المنافسة في مؤسسات أعمال متمركزة في المملكة المتحدة أو تزاول تجارتها فيها. وبيّنت الدراسة أن الغرامات والدعاية السلبية وتنحية المديرين هي أهم روادع خرق قوانين المنافسة[١٦]. ولكن عندما طُلب إلى المشاركين في المقابلات أن يرتّبوا حسب الأهمية خمسة عوامل مختلفة تدفع للامتثال (وهي العقوبات الجنائية والغرامات وتنحية المديرين والدعاية السلبية ودعاوى الأضرار الشخصية)، اتفق كل من المحامين والشركات على أن العقوبات هي أهم الجزاءات ودعاوى الأضرار الشخصية أقلها أهمية. وفي المقابل، منحت الشركات تنحية المديرين والدعاية السلبية أهمية أكبر كدوافع للامتثال من الغرامات[١٧].

١٠- وبيّنت دراسة أخرى أجرتها وكالة آي إف إف (IFF) للبحوث لصالح السلطة المعنية بالمنافسة والأسواق[١٨] في المملكة المتحدة في عام ٢٠١٥ أن ثلثي ١ ٢٠١ شركة خاصة شملتها

(١٤) http://www.oecd.org/daf/competition/challenges-international-coop-competition-2014.htm.

(١٥) https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/284405/oft1227.pdf.

(١٦) Deloitte and Touche, 2007, The deterrent effect of competition enforcement by the Office of Fair Trading, United Kingdom، متاح على الرابط التالي:
http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20140402141250/http:/www.oft.gov.uk/shared_oft/reports/Evaluating-OFTs-work/oft962.pdf (جرى الاطلاع عليه في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦).

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) أنشئت السلطة المعنية بالمنافسة والأسواق لتحل محل مكتب التجارة المنصفة في عام ٢٠١٣، وتولّت سلطاته في عام ٢٠١٤.

الدراسة الاستقصائية أفادت بأن دوافعها للامتثال لقوانين المنافسة هي عوامل الجذب، أي فعل الصواب أخلاقياً، والمشاركة في إطار من تكافؤ الفرص، واكتساب ميزة تجارية، وتحسين السمعة، وفي المقابل، عزا أقل من ثلث الشركات امتثاله إلى عوامل منفرة، أي تجنب خرق القانون، واحتمال التعرض لغرامات، والملاحقة القضائية[١٩]. ومن بين عوامل الجذب، اعتُبِر أهم دافع للامتثال فعلُ الصواب أخلاقياً، في حين اعتُبر التزام مؤسسات الأعمال بالامتثال للقانون أهم العوامل المنفرة، يليه احتمال دفع غرامات[٢٠].

١١- وتتوقف أهمية الغرامات كدافع للامتثال على شدتها وتأثيرها في مؤسسات الأعمال، على نحو ما يظهر في الاتحاد الأوروبي حيث يمكن أن تبلغ الغرامات المفروضة نسبة ١٠ في المائة من حجم المبيعات العالمية السنوية للشركة[٢١]. فعلى سبيل المثال، فرضت المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١٣ غرامة شديدة قيمتها ٥٦١ مليون يورو على شركة مايكروسوفت لعدم وفائها بالتزاماتها بتزويد المستخدمين بشاشة لاختيار المتصفح الشبكي تتيح لهم اختيار متصفحهم المفضل بسهولة[٢٢]. ومن بين العوامل التي أُخذت في الاعتبار في حساب الغرامة جسامةُ التجاوز ومدته، وضرورة ضمان الأثر الرادع للغرامة، في حين اعتُبر تعاون شركة مايكروسوفت مع المفوضية وتقديمها معلومات ساعدت المفوضية على التحقيق في المسألة بفاعلية، ظرفاً مخففاً[٢٣]. وقد أسفرت جوانب أخرى من خرق قوانين المنافسة أيضاً عن غرامات شديدة في السنوات الأخيرة. ففي إحدى هذه القضايا، فُرضت على منتجين لزجاج السيارات مشاركين في كارتل لتقاسم الأسواق غرامة قيمتها ١,٣ بليون يورو[٢٤] (انظر الإطار ١).

الإطار ١

مكافحة الاحتكار: المفوضية الأوروبية تفرض غرامة على منتجين لزجاج السيارات تزيد على ١,٣ بليون يورو لاشتراكهم في كارتل لتقاسم الأسواق

"فرضت المفوضية الأوروبية غرامات تبلغ قيمتها الإجمالية ١ ٣٥٤ ٨٩٦ ٠٠٠ يورو على شركات أساهي وبلكنغتون وسان – غوبان وسوليفر (وهي شركات لتصنيع زجاج السيارات) لقيامها بصورة غير قانونية بتقاسم السوق وتبادل معلومات حساسة تجارياً بشأن عمليات تسليم زجاج السيارات في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وذلك انتهاك للحظر الذي تفرضه معاهدة

(١٩) United Kingdom businesses' understanding of competition law , 2015, prepared for CMA by IFF Research.

(٢٠) المرجع نفسه.

(٢١) http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52006XC0901%2801%29&from=EN.

(٢٢) European Commission, 2013, Antitrust: Commission fines Microsoft for non-compliance with browser choice commitments, press release، متاح على الرابط التالي: http://europa.eu/rapid/press-release_IP-13-196_en.htm (جرى الاطلاع عليه في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦).

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) http://europa.eu/rapid/press-release_IP-08-1685_en.htm?locale=en.

المفوضية الأوروبية ويفرضه الاتفاق المتعلق بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية بشأن الكارتلات والممارسات التجارية التقييدية (المادة ٨١ من معاهدة المفوضية الأوروبية والمادة ٥٣ من الاتفاق المتعلق بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية).

وتُعدّ شركات أساهي وبلكنغتون وسان – غوبان الجهات الفاعلة الرئيسية الثلاث في أوروبا. وفي الفترة من مطلع عام ١٩٩٨ إلى مطلع عام ٢٠٠٣، ناقشت هذه الشركات الأسعار المستهدفة وتقاسم الأسواق وتوزيع العملاء في سلسلة من الاجتماعات والاتصالات غير المشروعة الأخرى. وكانت شركة سوليفر البلجيكية طرفاً في بعض هذه المناقشات أيضاً. وتحكمت هذه الشركات الأربع في حوالي ٩٠ في المائة من الزجاج المستخدم في السيارات الجديدة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وفي قطع الغيار الأصلية من زجاج السيارات في تلك الفترة، وبلغت القيمة السوقية لذلك نحو بليونَي يورو في سنة التجاوز الكاملة الأخيرة.

وقد فتحت المفوضية تحقيقاً في الكارتل من تلقاء نفسها بعد ورود وشاية من مصدر مجهول. وزادت المفوضية الغرامات المفروضة على شركة سان – غوبان بنسبة ٦٠ في المائة لكونها ارتكبت هذه المخالفة من قبل. وقدّمت شركة أساهي معلومات إضافية للمساعدة على كشف التجاوز، فخُفِّضت غرامتها بنسبة ٥٠ في المائة بموجب إشعار التساهل. وتُعدّ هذه الغرامة أكبر غرامة تفرضها المفوضية على الكارتلات على الإطلاق، سواء على شركة بمفردها (٨٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو على شركة سان – غوبان) أو على كارتل كامل".

المصدر: European Commission, 2008, Antitrust: Commission fines car glass producers over €1.3 billion for market sharing cartel, press release، متاح على الرابط التالي: http://europa.eu/rapid/press-release_IP-08-1685_en.htm?locale=en (جرى الاطلاع عليه في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦).

١٢- وكثيراً ما تؤدي الغرامات إلى أحداث أخرى من المحتمل أن تؤثر في تصرفات الشركات لتجعلها تمتثل لقوانين المنافسة أو تتخذ إجراءات تنظيمية. فعلى سبيل المثال، يميل المضاربون في الأسواق المالية إلى التقليل من قيمة أسهم الشركات إذا كانت مؤسسات الأعمال عرضة لغرامات، وهذا يؤثر في العوائد المستحَقة للمساهمين. ففي عام ٢٠١٤، شعر مدير صندوق بارز بالقلق إزاء تأثير الغرامات المفروضة على شركة هونغ كونغ وشنغهاي المحدودة للخدمات المصرفية لتلاعبها بأسواق العملات، فباع وضع الصندوق في المصرف لتخوّفه من أن غرامة كبيرة قد تعوق المصرف عن زيادة أرباحه[٢٥]. فهَوَت قيمة أسهم المصرف بعد أن استوعبت السوق تأثير الخروق التنظيمية، ما قلص أرباحه بنسبة ٩ في المائة[٢٦]. ويؤثر انخفاض الأرباح في قدرة مؤسسات الأعمال على منح المساهمين عائداً مرضياً على الاستثمار (أرباح أعلى، وإعادة شراء

(٢٥) https://risk.thomsonreuters.com/sites/default/files/GRC01700.pdf.

(٢٦) http://www.theguardian.com/business/2014/nov/03/hsbc-warns-378m-potential-forex-rigging-fine.

الأسهم، وما إلى ذلك)، ويشكّل خطراً على رأس المال أو الاحتفاظ بالأرباح داخل الشركة. وبالتالي، من المرجح أن يؤثر ذلك في تصرف مؤسسة الأعمال من حيث الامتثال للقانون.

١٣- ويتعزز الامتثال لقوانين المنافسة أيضاً لدى وجود التزام واضح وظاهر وشخصي من مؤسسات الأعمال بفعل الصواب[٢٧]. ويرى ويلس (Wils، ٢٠١٣) أن مؤسسات الأعمال هي الأقدر على الحيلولة دون حدوث تجاوزات لقانون مكافحة الاحتكار لأنها هي التي توظّف العاملين وتحدد مستوى السلطة الممنوحة للموظفين لتحديد الأسعار أو التفاوض عليها أو إبرام العقود أو التفاوض عليها. ومؤسسات الأعمال مسؤولة أيضاً عن تحديد أهداف الربح وأهداف الأداء والحوافز المقدمة للموظفين[٢٨]. لذلك، يتوقف مدى استعداد مؤسسات الأعمال للتقيّد بقوانين المنافسة على ممارساتها في مجال الامتثال.

١٤- وبالمثل، كشفت دراسة استقصائية[٢٩] أُجريت في عام ٢٠١٤ للوقوف على فهم مؤسسات الأعمال في المملكة المتحدة لقوانين المنافسة عن أن التزام المستويات العليا في المنظمة بالامتثال يسهم إلى حد بعيد في الامتثال في المنظمة ككل. ويساعد الالتزام بالامتثال أيضاً في تعزيز وضع المنظمة كمؤسسة أعمال أخلاقية ويتيح فرصاً لكسب مزيد من الأعمال[٣٠]. وبحسب الغرفة التجارية الدولية، أسهمت فرصة إجراء الأعمال بطريقة أخلاقية وإعطاء انطباع بمناصرة قضية وجيهة إسهاماً قوياً في الامتثال لقوانين مكافحة الاحتكار[٣١]. وعلاوة على ذلك، تؤكد بحوث مكتب التجارة المنصفة بشأن دوافع الامتثال وعدم الامتثال لقوانين المنافسة أن التزام الإدارة العليا التزاماً قوياً بالامتثال هو العامل الحاسم في تحفيز الامتثال في أعمالها[٣٢].

١٥- ومن الأسباب الأخرى للامتثال ارتفاع كلفة عدم الامتثال بالنسبة لكل من الأفراد ومؤسسات الأعمال. ويؤدي احتمال تنحية المديرين دوراً بالغ الأهمية في الامتثال للقواعد واللوائح التنظيمية في السوق من أجل مكافحة السلوك المخلّ بالمنافسة. وقد وضع مكتب التجارة المنصفة في المملكة المتحدة مبادئ توجيهية لتأديب الأفراد الضالعين في خرق قوانين المنافسة[٣٣]. وتشير هذه المبادئ التوجيهية أيضاً إلى أن على المحكمة التي تفرض العقوبة أن تنظر فيما إذا كان تصرف الشخص بوصفه مديراً لا يجعله أهلاً لإدارة الشركة. ويمكن أن يواجه المديرون الذين تعاقبهم المحاكم مدة تنحية لفترة أقصاها ١٥ سنة يُعدّ خلالها جريمةً أن يعملوا

(٢٧) International Chamber of Commerce SME toolkit, 2013, Why complying with competition law is good for business.

(٢٨) Wils WPJ, 2013, Antitrust compliance programmes and optimal antitrust enforcement, *Journal of Antitrust Enforcement*, vol. 1, no. 1.

(٢٩) IFF Research, 2015, United Kingdom businesses' understanding of competition law.

(٣٠) Hodges C, 2015, Enforcement, compliance and ethics law and corporate behaviour: Integrating theories of regulation.

(٣١) International Chamber of Commerce, Antitrust Compliance Toolkit, 2013.

(٣٢) https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/284405/oft1227.pdf.

(٣٣) Company Directors Disqualification Act, 1986, s 9A, see http://www.legislation.gov.uk/ukpga/1986/46/contents.

مـديرين لشـركة، أو قيّمـين علـى ممتلكـات شـركة، أو أن يُعنَـوا أو يشـاركوا في الـترويج لشـركة أو إنشائها أو إدارتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو أن يعملوا مختصين في مجال الإعسار[٣٤].

١٦- وأظهـرت دراسـة استقصـائية أجرتهـا وكالـة آي إف إف للبحـوث في عـام ٢٠١٥ بشـأن فهـم مؤسسـات الأعمـال في المملكـة المتحـدة للمنافسـة أن ٧٢ في المائـة مـن المشـاركين في الدراسـة يمتثلون لقوانين المنافسة تخوّفاً من الملاحقة القضائية[٣٥]. ويسهم الخوف من الإضرار بسمعة الشركة أو الفرد إسهاماً كبيراً أيضاً في امتثال مؤسسات الأعمال لقوانين المنافسة لأن الغرامات المفروضة على مؤسسات الأعمال فقط قد لا تردع المديرين كأفراد[٣٦]. وفي عام ٢٠٠٧، أجرى كل من مكتب التجارة ا لمنصفة في المملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية ووزارة العدل في الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقاً بشأن كارتل ضالع في التلاعب بعطاءات، وأدى التحقيق إلى فرض غرامات[٣٧] وأيضـاً إلى صـدور أحكـام بسـجن ثلاثـة مسـؤولين تنفيـذيين سـابقين مـن إحـدى الشـركات (انظر الإطار ٢)[٣٨].

الإطار ٢

كارتل الخراطيم البحرية

"تُستخدم الخراطيم البحرية في تحميل النفط الخام الحلو أو المعالَج وغيره من المنتجات النفطية من المنشآت البحرية (على سبيل المثال، العوامات ونُظُم الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة) إلى السفن وفي تفريغها في المنشآت البحرية أو البرية (على سبيل المثال، العوامات أو الأرصفة)"[أ].

في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، اعتمدت المفوضية الأوروبية قراراً يتعلق بدعاوى مرفوعة بموجب المادة ٨١ من معاهدة اللجنة الأوروبية فرضت بموجبه غرامة تزيد على ١٣١ مليون يورو على ستة من منتجي الخراطيم البحرية.

من جهة أخرى أُدين ستة من منتجي الخراطيم البحرية باتخاذ ترتيبات مخلّة بالمنافسة اشتملت على تقاسم العطاءات وتحديد الأسعار وتحديد الحصص وتحديد شروط المبيعات وتقاسم الأسواق جغرافياً وتبادل معلومات حساسة عن الأسعار وحجم المبيعات وعطاءات المشتريات.

وقد فُرضت على ثلاثة مسؤولين تنفيذيين سابقين من إحدى الشركات المتورطة في الكارتل (شركة دنلوب المحدودة للمنتجات النفطية والبحرية) أحكام بالسجن في المملكة

(٣٤) https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/324978/oft510.pdf.

(٣٥) IFF Research, 2015, United Kingdom businesses' understanding of competition law، متاح على الرابط التالي: https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/429876/UK_businesses__understanding_of_competition_law_-_report.pdf.

(٣٦) Hodges C, 2015, Enforcement, compliance and ethics law and corporate behaviour: Integrating theories of regulation, p. 431.

(٣٧) http://ec.europa.eu/competition/publications/cpn/2009_2_12.pdf.

(٣٨) http://www.theguardian.com/business/2008/jun/12/corporatefraud.ukcrime.

المتحدة تراوحت بين سنتين ونصف السنة وثلاث سنوات لخداعهم وزارة الدفاع وجهات أخرى بشأن الخراطيم البحرية المتخصصة.

المصدر: European Union Competition Policy Newsletter, 2009، متاح على الرابط التالي: http://ec.europa.eu/competition/publications/cpn/2009_2_12.pdf، و The Guardian, 2008، متاح على الرابط التالي: http://www.theguardian.com/business/2008/jun/12/corporatefraud.ukcrime.

(أ) European Union Competition Policy Newsletter, 2009, p. 53.

دوافع عدم الامتثال

١٧- ثمة عدة أسباب تدفع مؤسسات الأعمال لعدم الامتثال لقوانين المنافسة. وهذا يشمل الأنماط التنظيمية والقانونية، ومدى إنصاف الالتزامات المفصلة في القوانين، والجهل بالقانون، والتزام الشركات بالامتثال لقوانين المنافسة، والموارد.

١٨- فعندما يصعب فهم قوانين المنافسة، تميل مؤسسات الأعمال، بغض النظر عن حجمها، إلى مخالفتها بسبب عدم فهمها لالتزاماتها فهماً جيداً. وبحسب دراسة أُجريت في المملكة المتحدة بشأن فهم مؤسسات الأعمال لقوانين المنافسة، تبيّن أن ٢٣ في المائة فقط من أصل ١ ٢٠١ شركة خاصة شاركت في المقابلات كانت على علم جيد بقانون المنافسة. ما يعني أن ٧٧ في المائة من مؤسسات الأعمال تجهل بدرجات متفاوتة قانون المنافسة[٣٩]. وفي المجموعة التي كانت على دراية جيدة بقانون المنافسة، كانت مؤسسات الأعمال الأكبر تملك مستوى أعلى من الدراية من مؤسسات الأعمال الصغيرة، أي ما يقرب من ٣٧ في المائة من مؤسسات الأعمال المتوسطة الحجم و٥٧ في المائة من مؤسسات الأعمال الكبيرة[٤٠].

١٩- وكثيراً ما تستحدث السلطات المعنية بالمنافسة لوائح تنظيمية جديدة تتطلب مهارات امتثال مكلفة للغاية، وإجراءات تصحيحية تستغرق وقتاً طويلاً، وميزانية تشغيلية. وفي الوقت نفسه، أصبحت الميزانيات التشغيلية لمؤسسات الأعمال محدودة، وأصبح من المتوقع من إدارات الامتثال أو الموظفين المعيَّنين للإشراف على الامتثال أداء عمل أكثر بموارد أقل. ونظراً للقيود على الموارد التي تعاني منها معظم السلطات التنظيمية ومؤسسات الأعمال الخاصة (كل من الموارد البشرية والمالية) في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء (على سبيل المثال النقص الحاد في الموظفين ذوي المهارات المناسبة)، لا ينفَّذ كثير من أنشطة الامتثال. ويُعزا خرق قوانين المنافسة في جزء منه إلى عدم القدرة على إشاعة ثقافة الامتثال لقوانين المنافسة في بيئة أعمال معقدة ومتغيرة.

(٣٩) IFF Research, 2015, United Kingdom businesses' understanding of competition law، متاح على الرابط التالي: https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/429876/UK_businesses__understanding_of_competition_law_-_report.pdf.

(٤٠) المرجع نفسه.

٢٠- وفي دراسة أجرتها كلية لندن للاقتصاد بتكليف من مكتب التجارة المنصفة من أجل تحليل الامتثال والردع في مجال المنافسة نتيجة نظام المنافسة في المملكة المتحدة، تبيّن من خلال دراسة استقصائية أُجريت في سياق الدراسة أن الدافع الأهم لعدم الامتثال لقوانين المنافسة هو الجهل بالقانون. وقد ورد ٥٠١ رداً من شركات كبيرة و٣٠٨ ردود من شركات صغيرة على الدراسة الاستقصائية التي أُجريت في سياق الدراسة، وأشار ٨٥ في المائة من المجيبين من الشركات الكبيرة و٧٣ في المائة من المجيبين من الشركات الصغيرة إلى أن من المرجح، كثيراً أو نوعاً ما، أن يزيد الجهلُ بالقانون احتمالَ عدم الامتثال[٤١]. ورغم أن بعض منتهكي القانون قد يُقدمون فعلاً على ارتكاب جرائم عدم الامتثال لجهلهم بالقانون فعلياً، فإن آخرين يرتكبونها بسبب فقدان الثقة في المشورة القانونية، أو الإهمال المتعمد والمتهور، أو الغطرسة، أو حتى الاعتقاد بأن النشاط مربح.

٢١- ويشير تقرير لمكتب التجارة المنصفة بشأن دوافع الامتثال وعدم الامتثال لقوانين المنافسة إلى أن أي غموض أو عدم التزام ظاهر من الإدارة بالامتثال لقوانين المنافسة يؤدي إلى احتمال عدم الامتثال[٤٢]. وعلاوة على ذلك، فإن تصوّر الإدارة العليا أن من الممكن تجاهل قوانين المنافسة دون مواجهة عواقب قانونية يسهم في التشجيع على عدم الامتثال[٤٣]. ويشير تقرير لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تعزيز الامتثال لقوانين المنافسة أيضاً إلى أن المسائل المتعلقة بالامتثال في مجال المنافسة لا تحظى بالمعاملة نفسها مثل مجالات أخرى، من قبيل الصحة والسلامة أو الحماية البيئية، التي تجتذب اهتماماً أكبر[٤٤]. وكثيراً ما يؤدي هذا الموقف اللامبالي تجاه الامتثال، الذي يُظهره بعض مجالس الإدارة، إلى تخصيص موارد أقل لوضع برامج للامتثال وإلى ضعف التزام مؤسسات الأعمال بتعزيز الامتثال.

٢٢- وقد تسهم الأوضاع السائدة في السوق هي أيضاً في ديناميات عدم الامتثال. فعلى سبيل المثال، من الممكن لسوق تتألف من عدد صغير من الجهات الفاعلة، و/أو تخلو من الشفافية بشأن الأسعار، و/أو تتجانس فيها المنتجات، و/أو يتفشى فيها تبادل المعلومات بين المنافسين، و/أو تبعث إشارات عامة عن المستويات المقررة للأسعار و/أو النواتج أن تيسّر التواطؤ لدى مؤسسات الأعمال أو تسهم في استغلال المراكز المهيمنة[٤٥]. ومن المحتمل أن تزاول مؤسسات الأعمال ذات المراكز المهيمنة (التي تملك حصة كبيرة جداً من السوق، وثروة طائلة، وإمكانات فائضة عن الحاجة، وضعفاً في مرونة أسعار الطلب) أنشطتها دون أن تراعي عملاءها ومنافسيها ومستهلكي منتجاتها، وكثيراً ما تكون هي نفسها المؤسسات التي تنتهك قوانين المنافسة مراراً وتكراراً مع أنها، مقارنة بغيرها، تتحمّل المسؤولية بصفة خاصة عن عدم الضلوع في سلوك يُعتبر استغلالياً.

(٤١) Office of Fair Trading, 2011, *The impact of competition interventions on compliance and deterrence, Final Report*.

(٤٢) https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/284405/oft1227.pdf.

(٤٣) United Kingdom Office of Fair Trading, 2010, *Drivers of Compliance and Non-compliance with Competition Law*.

(٤٤) http://www.oecd.org/daf/competition/Promotingcompliancewithcompetitionlaw2011.pdf.

(٤٥) OECD, 2011, Policy roundtables: Promoting compliance with competition law.

٢٣- والموظفون "المارقون" سبب آخر من أسباب عدم الامتثال لقوانين المنافسة[٤٦]. والموظف "المارق" هو شخص يعي تماماً أنواع النشاط التي يُرجح أن تتجاوز القانون، لكنه يرتكب التصرف الذي يتجاوز القانون على أي حال. ويتحايل الموظفون المارقون على الضوابط الداخلية أو يتجاوزونها بما يؤدي إلى عدم الامتثال للقواعد واللوائح التنظيمية[٤٧]. ومتى كان الموظف المارق في مستوى إداري، فإن ذلك قد يشجع موظفين آخرين تابعين له على التغاضي عن سلوكه بدافع الولاء، أو الخوف، أو ببساطة اللامبالاة، أو الاعتقاد بأن النشاط مربح. وتشير الانتهاكات المتكررة لقوانين المنافسة إلى أن الموظفين المارقين قد يضطلعون بدور كبير في عرقلة جهود مؤسسات الأعمال لتحقيق الامتثال.

ثالثاً- الأدوات/الأنشطة الشائعة المستخدمة لتعزيز الامتثال لقوانين المنافسة

٢٤- تستخدم الوكالات التنظيمية ومؤسسات الأعمال مجموعة متنوعة من الأدوات لتعزيز أهداف الامتثال وتحقيقها. ومن هذه الأدوات الدعوة، وبرامج الحفز/التساهل، والقرارات الإدارية، والخطط الطوعية/الإلزامية، وفرض الجزاءات على الشركات.

٢٥- **الدعوة**. في أنشطة الدعوة، تركز السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة على إذكاء الوعي العام بالجوانب المختلفة من السلوك المخلّ بالمنافسة التي تخالف القانون من دون اللجوء لآليات الإنفاذ. وتتحقق الدعوة بجملة أمور منها تنظيم مؤتمرات تركز على فوائد امتثال مؤسسات الأعمال لقوانين المنافسة، وتتضمن حلقات دراسية تدريبية لإذكاء الوعي بفوائد الامتثال ولتعزيز/تدعيم سلوك الامتثال لدى مؤسسات الأعمال.

٢٦- وكثيراً ما يُستخدم في مجال الدعوة المنشوراتُ، ونشر رسائل إخبارية أو نشرات صحفية عن تدابير منع أو تقليل فرص مخالفة قوانين مكافحة الاحتكار وعن مسائل الإنفاذ والسياسات في مجال المنافسة، والمبادئ التوجيهية لإنفاذ القانون، والتقارير بشأن مواضيع محددة، والتقارير السنوية التي تعرض الأنشطة التي اضطلعت بها الوكالة المعنية بالمنافسة وأهم المواضيع/المسائل المتعلقة بالمنافسة.

٢٧- وتستخدم السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة أيضاً التثقيف والمشورة لدفع مؤسسات الأعمال في الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بالامتثال في مجال المنافسة. إذ تزودُ مؤسساتِ الأعمال بمعلومات بشأن كيفية التعامل مع المسائل المتعلقة بالامتثال أو بحقائق متصلة بقوانين المنافسة ليتسنى لها اكتساب فهم أفضل للقوانين حتى عندما يكون احتمال مخالفة القانون غير مرجح. وفي هذا الصدد، تبحث السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة في استخدام المواقع الشبكية كأداة تثقيفية تفاعلية متاحة للجميع مجاناً[٤٨] من أجل تيسير إسداء المشورة. وفي حالات معيّنة، مثلاً عندما يدخل قانون

(٤٦) United Kingdom Office of Fair Trading, 2010, Drivers of Compliance and Non-compliance with Competition Law.

(٤٧) http://www.oecd.org/daf/competition/Promotingcompliancewithcompetitionlaw2011.pdf.

(٤٨) OECD, 2011, *Policy Roundtables – Promoting compliance with competition law*.

منافسة جديد حيز النفاذ، تزوَّد مؤسسات الأعمال مجاناً بآراء استشارية مؤقتة تبيّن ما إذا كانت ترتيباتها القائمة في مزاولة أعمالها تنتهك الأحكام الجديدة[٤٩]. وهذا النوع من التفاعل بين مؤسسات الأعمال والسلطات المعنية بالمنافسة ضروري للحد من احتمال عدم الامتثال.

٢٨- **برامج الحوافز/التساهل**. تستخدم السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة برامج التساهل مقابل اعتماد مؤسسات الأعمال برامج داخلية استباقية وصارمة للتقييم الذاتي، وتستخدمها في رصد أنشطة الامتثال. ويمكن أن تشمل برامج التساهل فرض عقوبات أقل شدة على المبلغين عن المخالفات (أي أن يبلغ موظف الإدارة العليا للمنظمة والسلطات المعنية بالمنافسة عن أنشطة عدم الامتثال) أو على مؤسسات الأعمال التي تعترف بالضلوع في سلوك غير أخلاقي. فعلى سبيل المثال، يمكن خفض الغرامات أو إلغاؤها إذا اعترفت شركة كانت جزءاً من كارتل بضلوعها في أنشطة مخلّة بالمنافسة، وكفّت عن المشاركة في الكارتل، وتعاونت تعاوناً كاملاً مع السلطات في التحقيقات مع المشاركين الآخرين[٥٠]. وبصفة عامة، لا تستفيد الشركة من برامج التساهل إلاّ إذا لم تكن المعلومات التي تقدّمها للسلطات في ذلك البلد في حوزة السلطات وضرورية لتمكين السلطات من وقف أنشطة الكارتل. وإذا كان برنامج التساهل حسن التصميم فقد يشكّل أداة مهمة لتعزيز الإنفاذ الفعال في مواجهة أخطر التجاوزات، ولا سيما تحديد الأسعار بصورة سرّية والكارتلات التي تتقاسم السوق.

٢٩- **القرارات الإدارية**. أحياناً تلجأ السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة إلى اتفاقات إدارية لإنفاذ الامتثال في مجال المنافسة عندما يتضح أن مؤسسات الأعمال تتصرف على نحو يمكن أن يخالف القانون. ويمكن أن يتضمن الاتفاق التزاماً من جانب مؤسسة الأعمال على شكل اتفاق موقع بين السلطة الوطنية ومؤسسة الأعمال يحدد الأحكام والشروط المفصلة للقرار. وتنطوي القرارات الإدارية عموماً على موافقة مؤسسة الأعمال على الكف عن التصرف، وتعويض المتضررين بسببه، واتخاذ التدابير الأخرى اللازمة لضمان عدم تكراره. وفي هذه الحالة، من غير المرجح أن تقبل السلطة الوطنية المعنية بالمنافسة إصدار قرار إداري في حالة تكرّر تصرف صدر في شأنه قرار إداري سابق[٥١].

٣٠- **خطط الامتثال الطوعي/الإلزامي**. تشرع مؤسسات أعمال كثيرة في خطط للتنظيم الذاتي الطوعي تساعد على التقليل إلى أدنى حد من احتمال عدم الامتثال لقوانين المنافسة. ويمكن أن تساعد هذه الخطط في تخفيف العقوبة المفروضة على مؤسسات الأعمال عندما يثبت إتيانها سلوكاً مخلاً بالمنافسة. وأحياناً، تعتمد الوكالات المعنية بالمنافسة خططاً مستندة إلى القانون تسترشد بها مؤسسات الأعمال للامتثال للقانون (انظر الإطار ٣ للاطلاع على النهج البرازيلي)[٥٢].

---

(٤٩) المرجع نفسه.

(٥٠) https://www.akzonobel.com/system/images/AkzoNobel_Competition_Law_Compliance_Manual_tcm9-16085.pdf.

(٥١) https://www.accc.gov.au/about-us/australian-competition-consumer-commission/compliance-enforce ment-policy.

(٥٢) http://ec.europa.eu/competition/antitrust/compliance/icc_comparative_study_en.pdf.

الإطار ٣

نهج الامتثال المعتمَد في سلطة مكافحة الاحتكار في البرازيل

"يقدّم القانون البرازيلي (المرسوم رقم ١٤/٢٠٠٤) توجيهات بشأن كيفية تصميم برامج الامتثال، إذ يحدد المتطلبات والشروط اللازم توفرها لتتمكن سلطة مكافحة الاحتكار البرازيلية ذات الصلة ... من إصدار شهادات الامتثال. وشهادة الامتثال هي فعلياً "علامة جودة" تُمنح إذا كان برنامج الامتثال متمشياً مع التوجيهات القانونية المذكورة في المرسوم. وتصدّق الشهادة على أن الشركة [المعنية] تدير برنامجاً للامتثال لقانون مكافحة الاحتكار الساري، وأن الإدارة العليا [فيها] أصدرت توجيهات معيّنة لتعزيز ثقافة مكافحة الاحتكار. وللحصول على شهادة (صالحة لمدة سنتين)، يتعيّن على الشركة أن تقدّم وصفاً لبرنامجها يكشف عن المعايير والإجراءات التي يتوجب على العاملين [فيها] اتباعها والمديرين المعيّنين لتنسيق أهداف البرنامج المقترحة والإشراف عليها".

المصدر: International Chamber of Commerce, Policy and Business Practices – Promoting antitrust compliance، متاح في الرابط التالي: http://ec.europa.eu/competition/antitrust/compliance/icc_comparative _study_en.pdf (جرى الاطلاع عليها في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٦).

٣١- **فرض جزاءات على الشركات**. تلجأ السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة إلى طائفة واسعة من الجزاءات التي قد تشجع مؤسسات الأعمال على تعزيز أنشطة الامتثال. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشمل الجزاءات المفروضة على الشركات الضالعة في كارتلات في البرازيل، في جملة أمور، منعها من التأهل للحصول على تمويل رسمي أو المشاركة في العطاءات المتعلقة بالسلطات، وحرمان المشاركين في الكارتلات من إمكانية سداد الديون المتأخرة للاتحاد على أقساط، وإلغاء الحوافز الضريبية أو الإعانات العامة كلياً أو جزئياً، وإجبار المساهمين على الانسحاب من الشركة أو نقل السيطرة على الشركة إلى أطراف ثالثة، أو بيع الأصول، أو وقف الأنشطة التجارية جزئياً كعقوبة على خرق قانون منع الاحتكار(٥٣).

٣٢- ولا توجد استراتيجية واحدة تناسب الجميع لتشجيع الامتثال لقوانين المنافسة. إذ تلجأ بعض الوكالات المعنية بالمنافسة، مثل اللجنة المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك في زامبيا، إلى استخدام مجموعة من الأدوات لتشجيع وإنفاذ الامتثال لقانون المنافسة (انظر الإطار ٤)(٥٤).

(٥٣) http://www.internationalcompetitionnetwork.org/uploads/library/doc351.pdf.

(٥٤) http://www.ccpc.org.zm/competition-compliance-and-role-of-ccpc/.

الإطار ٤

الامتثال في مجال المنافسة ودور اللجنة المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك، زامبيا

اللجنة المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك "تنظر في مزيج من الاستراتيجيات التي ترمي إلى تشجيع الامتثال الطوعي وأيضاً ضمان الامتثال من خلال تطبيق جميع تدابير الإنفاذ اللازمة. ويمكن القول إن هذه الطريقة أكثر كفاءة وتسهم بصورة أكبر في تعزيز حماية المستهلك والرفاه الاجتماعي. وذلك لأن الردع عن طريق فرض الغرامات والعقوبات قد لا يكفي، بمفرده، لضمان الامتثال، وذلك ببساطة لأن الردع لا يتناول تصورات مؤسسات الأعمال التجارية أو المجتمع بشأن "أخلاقية" السلوك المعني، وبالتالي لا يعزز ثقافة أخلاقية حقيقية في مؤسسات الأعمال.

وقد وضعت اللجنة المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك مبادئ توجيهية مختلفة في سعيها للوفاء بولايتها المتمثلة في تشجيع وتعزيز المنافسة وحماية المستهلك في الاقتصاد لصالح شعب زامبيا. ومن بين المبادئ التوجيهية الرئيسية المبادئ التوجيهية المتعلقة باللائحة التنظيمية لعمليات الاندماج، فضلاً عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالغرامات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإجراءات التسوية. وتقدّم المبادئ التوجيهية [المتعلقة باللائحة التنظيمية] لعمليات الاندماج مشورة وإرشاداً عمليين بشأن تطبيق الإجراءات وطرق التقييم ذات الصلة المنصوص عليها في قانون المنافسة وحماية المستهلك (القانون) وفي اللائحة التنظيمية. أما المبادئ التوجيهية المتعلقة بإجراءات التسوية فتقدّم للمؤسسات التي ضلعت في سلوك مخلّ بالمنافسة إرشادات بشأن ما يمكنها اقتراحه على اللجنة المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك من سبل للعلاج وعقوبات نتيجة خرق القانون.

وبالإضافة إلى ذلك، تنظم اللجنة حوارات وتدريبات لكل من القطاع الخاص والعام [فضلاً عن] الرابطات [التجارية و] المهنية. فعلى سبيل المثال، أُجريت حوارات العام الماضي مع مؤسسات شملت الرابطات المهنية ورابطة المصنّعين، وشملت تدريباً للقضاة والموظفين القضائيين. وبالإضافة إلى ذلك، تنظّم اللجنة أيضاً حوارات مع مؤسسات التعلم، مثل المدارس الثانوية والكليات والجامعات بهدف تعزيز مستويات الامتثال والوعي. وتسعى اللجنة أيضاً إلى ضمان الامتثال وإشاعة ثقافة المنافسة عن طريق نشر المعلومات أسبوعياً في الصحف المحلية وفي رسائل إخبارية فصلية، وعن طريق منصات مختلفة للمعلومات، من قبيل صفحات المواقع الشبكية وفيسبوك وتويتر.

المصدر: Zambia Competition and Consumer Commission، متاح على الرابط التالي: http://www.ccpc.org.zm/competition-compliance-and-role-of-ccpc/ (جرى الاطلاع عليه في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٦).

رابعاً- ما هي سبل تعزيز الامتثال لقوانين المنافسة؟

٣٣- يُظهر استعراض للأدوات الشائعة الاستخدام لتعزيز الامتثال ودوافع الامتثال/عدم الامتثال لقوانين المنافسة أن القطاع الخاص يعتمد في الامتثال نهجاً يقوم على عملية داخلية مدفوعة ذاتياً تستند إلى المعايير الأخلاقية والخشية من عواقب خرق القانون، في حين تعتمد السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة نهجاً يقوم على تشجيع المشاركين في السوق على التقيّد بلوائح تنظيمية أو فرضها عليهم.

٣٤- غير أن عوامل مقيِّدة، مثل نقص الموارد، تجعل بعض هذه النُّهُج غير فعالة. ففيما يتعلق بالسلطات التنظيمية، يعوق الافتقار إلى الطاقات البشرية والقدرات التكنولوجية وانخفاض الميزانية التشغيلية قدرة هذه السلطات على رصد حالات الامتثال واستعراضها والتحقق منها، والتحرك بسرعة ومثابرة في التحقيق في حالات عدم الامتثال، والتصدي لحالات عدم الامتثال وردع هذا السلوك في المستقبل.

٣٥- أمّا على صعيد القطاع الخاص، فإن نقص الموارد يجعل من الصعب للغاية العمل في بيئة أعمال معقدة ومتغيرة، تستحدث فيها السلطات المعنية بالمنافسة بصورة متكررة لوائح تنظيمية جديدة تتطلب مهارات امتثال مكلفة للغاية، وإجراءات تصحيحية تستغرق وقتاً طويلاً، وميزانية تشغيلية. وينطبق هذا بوجه خاص على الشركات الأصغر حجماً، التي تكون في الغالب ذات ميزانيات محدودة لا تسمح بتعيين خبراء خارجيين لسد الثغرات فيما يتعلق بالنقص في المعارف.

٣٦- ويترتب على ما تقدّم أن بناء القدرات في مجال الموارد البشرية والتكنولوجية، وتعزيز برامج الدعوة، ووضع معايير أخلاقية عالية في مؤسسات الأعمال عناصر مهمة في تعزيز أنشطة الامتثال. ويعرض هذا القسم السبل المحتملة التي يمكن من خلالها تعزيز الامتثال في القطاع الخاص، فضلاً عن السبل التي تمكّن السلطات التنظيمية من تحسين الجهود الرامية إلى تعزيز الامتثال.

التدريب

٣٧- كما ذُكر سابقاً، يمثّل نقص الموظفين المهرة سبباً رئيسياً لحدوث خروق لقوانين المنافسة. ومن السبل العملية لتحسين مهارات العاملين توفير تدريب للموظفين لتحسين معارفهم وتكميل خلفياتهم التعليمية الأكاديمية. ويؤدي تدريب الموظفين إلى النهوض بمستوى الفهم على مستوى الشركات لتأثير تطبيق قوانين المنافسة في واجبات الموظفين ومسؤولياتهم، ولماهية العرقلة بموجب القوانين، ولكيفية رؤية العلامات التي تدل على أن مؤسسات أعمال أخرى ترتكب تجاوزات للقانون، ويمكّن التدريب أيضاً مؤسسات الأعمال من المضي قُدماً بثقة في تطبيق القانون مع المحافظة على القدرة على المنافسة.

٣٨- ويمكن استخدام طرق مختلفة لتدريب العاملين. ومن هذه الطرق حلقات العمل التي يتعلم فيها العالمون عن الموضوع على يد مختصين وخبراء، ودورات تدريبية تموّلها مؤسسات الأعمال في المواضيع ذات الصلة، والتعلم الإلكتروني، والتوجيه عن طريق إقامة علاقة عمل وثيقة مع عاملين متمرسين، وتعريف العاملين على جوانب أخرى من العمل ليتعلموا أنشطة

جديدة وتأثير ذلك في استراتيجية الامتثال في مؤسسة الأعمال ككل. لكن التدريب ينطوي على تكبّد مؤسسات الأعمال تكاليف مقدَّماً، ما يفسر عدم اللجوء إليه كثيراً. وفي دراسة أجرتها السلطة المعنية بالمنافسة والأسواق في المملكة المتحدة في عام ٢٠١٤ للوقوف على معرفة وفهم مؤسسات الأعمال في المملكة المتحدة لقانون المنافسة وفهم السلوكيات المخلّة بالمنافسة والعقوبات المفروضة في حال ارتكاب أي انتهاكات، أفاد ٦ في المائة فقط من أكثر من ١ ٠٠٠ من كبار الموظفين المسؤولين عن المبيعات في مؤسسات أعمال في القطاع الخاص في المملكة المتحدة بأنهم وفروا تدريباً للموظفين بشأن قانون المنافسة في غضون الاثني عشر شهراً الأخيرة منذ الشروع في الدراسة. ومن بين مؤسسات الأعمال الكبيرة المشاركة في الدراسة، وفّرت نسبة ٤١ في المائة فقط تدريباً بشأن قانون المنافسة أثناء الفترة نفسها[٥٥].

٣٩- بيد أن التدريب يُعِدّ العاملين لبلوغ أهداف الامتثال على نحو أسرع وبعواقب أقل. ولكي يكون التدريب فعالاً، تقترح الدراسة تضمين برامج التدريب خمسة متطلبات. وهي على النحو التالي: (أ) استهداف الأشخاص المناسبين، و(ب) تناول المسائل المناسبة، و(ج) التعريف بعواقب خرق قوانين المنافسة، و(د) تعريف الموظفين، الجدد والقدامى، بالتغييرات في القانون، مع تأكيد أهمية تنفيذ إجراءات متواصلة في مجال الامتثال بصورة منتظمة، و(هـ) إيلاء الأولوية لضمان الامتثال باستخدام الموارد المتاحة[٥٦] وفيما يتعلق باستهداف الأشخاص المناسبين، عندما تنظّم السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة تدريبات، يجب أن تتضمن الجهات المعنية التي تستهدفها موظفين من الحكومة ومهنة المحاماة وممثلين عن القطاع الخاص، فضلاً عن النقابات العمالية وأعضاء من غرف التجارة. لكن ثمة عيب رئيسي واحد فيما يتعلق بالتدريب وهو أنه قد ينتج عنه موظفون بمهارات ومؤهلات جديدة يبحثون عن فرص عمل أفضل في أماكن أخرى في حال لم تتوفر فرص للتطور الوظيفي في الشركة الممولة للتدريب.

الموارد البشرية

٤٠- ثمة طريقة أخرى مجدية لبناء القدرات في مجال الامتثال هي تعيين موظفين مؤهلين متمرسين في قوانين المنافسة والأسواق وطابعها الدينامي وفي تمييز الأعمال المخلّة بالمنافسة عن تلك الداعمة لها، في مؤسسة الأعمال أو السلطة التنظيمية، لكن محدودية الموارد المالية كثيراً ما تؤدي إلى كبح مثل هذه الجهود.

٤١- وينبغي لإدارات الموارد البشرية المفتقرة إلى الموارد المالية النظر في توفير فرص أكبر للموازنة بين العمل والحياة الخاصة، وإتاحة العمل على مجموعة متنوعة من الحالات المثيرة للاهتمام، وتوفير مستوى أعلى من الأمن الوظيفي كاستراتيجية لجذب الموظفين والمحافظة عليهم، وبهذا تعوّض عن منح رواتب أدنى[٥٧]. وينبغي للسلطات الوطنية المعنية بالمنافسة أيضاً

(٥٥) Ginsberg MR and LoBue RP, 2015, Do businesses understand competition law? Antitrust update.

(٥٦) المرجع نفسه، وانظر: http://www.antitrustupdateblog.com/blog/do-businesses-understand-competition-law/?utm_source=Mondaq&utm_medium=syndication&utm_campaign=View-Original.

(٥٧) http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdrbpconf8d5_en.pdf.

أن تتعاون مع المؤسسات الأكاديمية في تحليل آثار السلوك المخلّ بالمنافسة وممارسات عدم الامتثال بغية الحصول على توصيات عملية تؤدي إلى تعزيز الامتثال.

برامج التوعية

٤٢- على نحو ما تقدّم بحثه في الفرع السابق، تلجأ السلطات التنظيمية إلى برامج التوعية، من قبيل الدعوة، من أجل تعزيز الأنشطة الهادفة إلى تحقيق الامتثال للقانون والنهوض بالإصلاح التنظيمي. ويمكن أن يؤدي برنامج الدعوة الناجح إلى تغيير المواقف أو السياسات أو الممارسات، وهو يتوقف على مجموعة من العوامل، من بينها بذل جهد مستمر من جانب الوكالة التنظيمية. وينبغي أن تلفت رسالة هذه البرامج بوضوح انتباه مؤسسات الأعمال/واضعي السياسات إلى ما هو مقترَح، وإلى سبب الحاجة إليه، وإلى الفارق الذي سيُحدثه في الممارسات القائمة. وفي المسائل المتعلقة بالامتثال، سيدفع ذلك مؤسسات الأعمال للنظر في ممارساتها لتضمن تعزيز امتثالها في الجوانب التي تقدّم السلطة الوطنية المعنية بالمنافسة معلومات بشأنها. وبما أن الاتصالات تشكّل أكثر السبل فعالية لنشر المعلومات[٥٨]، فمن الضروري وضع استراتيجية اتصالات جيدة لضمان فعالية جهود الدعوة.

٤٣- وثمة عدة طرق يمكن من خلالها استخدام جهود الدعوة لتعزيز الامتثال وتغيير السياسات. والنهوض ببرامج التوعية من خلال المنافذ الإعلامية، مثل الصحف والإذاعة والتلفزيون، هو أحد سبل تحقيق ذلك[٥٩]. وفي هذه الطريقة، يمكن أن تستخدم السلطات المعنية بالمنافسة وسائل الإعلام من أجل عرض المشاكل من منظور السياسة العامة، وممارسة الضغط على صانعي القرار الرئيسيين ليغيّروا البيئة[٦٠]. ومن المحتمل أن يؤدي استخدام وسائل الإعلام لكشف أنشطة عدم الامتثال من جانب مؤسسات الأعمال أيضاً إلى دفع هذه المؤسسات للامتثال لقوانين المنافسة (انظر الإطار ٥)[٦١]. وينبغي أن يتم التخطيط لاستخدام وسائل الإعلام في الدعوة بعناية وأن يُنفَّذ بمهارة مع أخذ الجمهور المستهدف في الاعتبار، فاستخدام وسائل الإعلام قد يؤدي إلى دعاية سلبية وقد يسهم في حشد المعارضة.

الإطار ٥

استخدام وسائل الإعلام في تعزيز الامتثال لقانون المنافسة في جنوب أفريقيا

"أدّت وسائل الإعلام [في جنوب أفريقيا] دوراً في غاية الأهمية في إذكاء الوعي بقانون المنافسة، ولا سيما في نشر التقارير عن المخالفات التي كشفت عنها السلطات المعنية بالمنافسة. وتعني التغطية الشاملة لجلسات الاستماع في المحاكم عدم قدرة أي رجل أعمال على ادعاء جهله بوجود قانون المنافسة. وقد وضعت جهات من القطاع الخاص – ولا سيما

(٥٨) http://unctad.org/meetings/en/Contribution/ccpb_SCF_AdvocacyGuidelines_en.pdf.

(٥٩) http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ciclpd28_en.pdf.

(٦٠) المرجع نفسه.

(٦١) http://www.compcom.co.za/wp-content/uploads/2014/09/10year.pdf.

مكاتب المحاماة والشركات الاستشارية الكبرى – على نحو تدريجي برامج للامتثال تثقّف من خلالها عملاءها بشأن متطلبات القانون، والحدود الفاصلة بين السلوك التنافسي القوي من جهة، ومخالفات القانون المخلّة بالمنافسة من جهة أخرى".

المصدر: Competition Commission South Africa, 2009, *Unleashing Rivalry*, p. 73. متاح على الرابط التالي: http://www.compcom.co.za/wp-content/uploads/2014/09/10year.pdf (جرى الاطلاع عليه في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٦).

٤٤- ومن القنوات الأخرى التي يمكن استخدامها لتعزيز الاتصالات، المواقعُ الشبكية للسلطات الوطنية المعنية بالمنافسة المحدَّثة بانتظام أو وسائل التواصل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، أعيد تصميم الموقع الشبكي للسلطة الكولومبية المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك من خلال برنامج المنافسة وحماية المستهلك لأمريكا اللاتينية الذي ينفّذه الأونكتاد، ما أسهم في تعزيز جهود الوكالة للدعوة في مجال المنافسة. وقد خضعت الاستراتيجية لتقييم من جانب مقيّمين خارجيين تابعين للبرنامج وتبيّن أنها وجيهة وفعالة. وفي السلفادور، تمكّنت السلطة المعنية بالمنافسة من خلال تطبيقٍ مبتكر وغير مكلف من تعزيز الشفافية ومشاركة المواطنين في مسائل المنافسة. فمن خلال هذا التطبيق الحائز على جوائز، يمكن لعامة الجمهور الحصول بيسر على معلومات بشأن القضايا التي فرضت فيها السلطة عقوبات، ويوفر التطبيق أيضاً منصة للتعليق وتبادل المعلومات ذات الصلة(٦٢)، ما أسهم في تعزيز الامتثال وتحسين برامج الدعوة. ومن المعروف أن التشجيع المتواصل على الامتثال فعال بعض الشيء في تغيير ذهنية العاملين المسؤولين ومؤسسات الأعمال ككل(٦٣).

برامج الامتثال الداخلية

٤٥- يتولى العديد من مؤسسات الأعمال النهوض بفهم قوانين المنافسة في صفوف الموظفين عن طريق تطبيق سياسات وإجراءات مفصلة تتناول مسائل الامتثال ذات الصلة بأعمالها. وكثيراً ما تكون هذه السياسات والإجراءات جزءاً من برامج بشأن الامتثال تمكّن الموظفين من الالتزام بالسلوك المسموح به من أجل التقليل إلى أدنى حد من احتمال عدم الامتثال في حال خضعت الشركة للتحقيق لخرقها قانون المنافسة. بيد أن التركيز على القواعد عوضاً عن إرساء ثقافة الامتثال قد يؤدي إلى مشاكل، فالتشديد على القواعد قد يدفع الموظفين للبحث عن ثغرات لاستغلالها عوضاً عن البحث عن سبل للتصرف بطريقة أخلاقية(٦٤).

(٦٢) http://www.worldbank.org/en/events/2014/11/26/2014-competition-advocacy-contest.

(٦٣) بحسب شبكة المنافسة الدولية، يعتقد أكثر من ٥٥ في المائة من السلطات المعنية بالمنافسة أن دورها في مجال الدعوة ممتاز أو جيد. انظر: http://www.internationalcompetitionnetwork.org/ uploads/library/doc358.pdf.

(٦٤) http://blogs.wsj.com/riskandcompliance/2016/03/15/what-matters-more-following-rules-or-creating-ethical-culture/.

٤٦- وتشكّل برامج الامتثال الداخلية منطلقاً جيداً للجهود التي تبذلها مؤسسات الأعمال لتعزيز الامتثال للقانون. فهي تتطلب من جميع الموظفين الالتزام بالبرنامج واكتساب فهم جيد لأنشطة مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بالقانون، ورصد البرنامج وتحديثه على نحو مستمر. وقدّمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي توصيات بشأن العناصر الأساسية لبرامج الامتثال تجعلها أكثر فعالية في تلبية توقعات السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة (انظر الإطار ٦)[٦٥]. وتوفر بعض السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة أطراً لمساعدة مؤسسات الأعمال على تصميم برامجها الخاصة للامتثال لقوانين المنافسة (مثل أستراليا وكندا واليابان وهولندا وغيرها)[٦٦].

الإطار ٦

عناصر أساسية تحقق فعالية برامج الامتثال

"**تقييم المخاطر وإيلاؤها الأولوية والحد منها**. ينبغي للشركة أن تحدّد وتقيّم بانتظام المخاطر التي تواجهها في مجال الامتثال، وأن تتأكد بصفة خاصة من إعادة تقييم تلك المخاطر عند دخول أسواق جديدة أو إجراء تعيينات جديدة في المناصب الرئيسية. وينبغي الوقوف على المخاطر المحددة التي قد تنشأ في كل وحدة من وحدات العمل. والهدف من ذلك هو تحديد الفئات المعرضة لارتكاب انتهاكات نتيجة لطابع عملياتها و/أو شخصياتها. وفيما يتعلق بانتهاكات الكارتلات، تشمل هذه الفئات في العادة كبار المسؤولين التنفيذيين، والأشخاص الذين يتخذون قرارات التسويق أو التسعير، والأشخاص الذين يحضرون اجتماعات الرابطات التجارية. وبعدئذ، يمكن إيلاء الأولوية للمخاطر واتخاذ خطوات للتخفيف منها التدريب والرصد والتماس مشورة الخبراء القانونيين ووضع حوافز لمكافأة/معاقبة الموظفين.

الالتزام. لكي تكون [برامج الامتثال] فعالة، يجب أن تحظى بدعم كامل وواضح من مجلس إدارة الشركة والمسؤول التنفيذي الأول فيها، ويجب مدّها بموارد كافية، بما في ذلك تعيين موظف متفرغ مسؤول عن الامتثال ومنحه الصلاحيات اللازمة (في الشركات الأكبر حجماً). وينبغي أن توضح الشركة أنها لن تتسامح مع الانتهاكات، ولا سيما تحديد الأسعار، أي أنها لن تدافع عن مرتكبي الانتهاكات أو تدعمهم وأنهم سيفقدون وظائفهم.

التدقيق/الرصد. ينبغي رصد الامتثال وتقييمه والإبلاغ عنه.

التوثيق. ينبغي توثيق جهود الامتثال على نحو جيد، بحيث يتسنى إثباتها لا في حالة حدوث خرق فحسب، بل دراستها في إطار الخطأ الذي وقع، ثم تحسينها.

التحسين المستمر - ينبغي للشركة أن تحدّث [برنامج الامتثال فيها] دورياً، وأن تضمن أن يظل مناسباً لأنشطتها الفعلية".

المصدر: OECD Policy Roundtables, 2012, Promoting Compliance with competition law, p. 42 متاح على الرابط التالي: http://www.oecd.org/daf/competition/Promotingcompliancewithcom petition lawlaw2011.pdf (جرى الاطلاع عليه في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٦).

(٦٥) http://www.oecd.org/daf/competition/Promotingcompliancewithcompetitionlaw2011.pdf.

(٦٦) http://ec.europa.eu/competition/antitrust/compliance/icc_comparative_study_en.pdf.

الثقافة المؤسسية

٤٧- لا تُترجم التوعية بالامتثال تلقائياً إلى تغير في السلوك في أوساط الأعمال، فكثيراً ما يكون من الصعب إقناع الإدارة العليا إضافة إلى الإدارة الوسطى بأهمية الامتثال الفعال. ونتيجة لذلك، يظل كثير من الالتزامات والبرامج في مجال الامتثال رمزياً في مؤسسات الأعمال إذا كان الاحتمال كبيراً بتجنب اكتشاف عدم الامتثال من جانب الأشخاص المسؤولين عن وحدات العمل، وفاقت المكاسبُ المتوقعة التكلفةَ المتوقعة والسلوك المنطقي[٦٧].

٤٨- وفي هذا الصدد، من المهم إرساء ثقافة مؤسسية تقوم على السلوك الأخلاقي تبيّن أسس الامتثال لكل شخص داخل الشركة، وتحدد أيضاً مجموعة واضحة من التوقعات بشأن الدور المطلوب من كل شخص لضمان تقيّد مؤسسة الأعمال بمدونتها لقواعد السلوك[٦٨]. فمن شأن ذلك غرس الالتزام لدى جميع الموظفين بشأن السلوك الصائب في مؤسسة الأعمال، ما يضع المؤسسة على مسار ثابت لتحسين الامتثال. وعند إرساء هذه الثقافة، ينبغي تعريف جميع الموظفين بها على نحو فعال، وينبغي وضع نظام لقياس أنشطة امتثال مؤسسة الأعمال مقارنة بالأهداف المقررة والإبلاغ عن ذلك، بحيث يتسنى التصدي لأنشطة عدم الامتثال على الفور. وتُظهر دراسة استقصائية أجراها معهد أخلاقيات العمل في عام ٢٠٠٥ أن احتمال ملاحظة الموظفين لسلوك خاطئ ينخفض بنسبة ٥٠ في المائة عندما تعتمد مؤسسات الأعمال إجراءات متصلة بالأخلاقيات وتُظهر الإدارة العليا مستوى مرتفعاً من الالتزام[٦٩]. ويُعتبر إرساء ثقافة أخلاق قوية مفيداً للغاية في تيسير وتعزيز الامتثال في مجال المنافسة، فالأخلاق الراسخة توجّه قرارات الموظفين وتعزز فعل الصواب.

التعاون والشراكة

٤٩- يمكن للرابطات التجارية والمهنية أيضاً أداء دور في تعزيز ثقافة الامتثال نتيجة الدور الذي تؤديه في تمثيل أعضائها (كل من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبيرة) أمام السلطات وفي الدفاع عن مصالحهم. وتستخدم هذه الرابطات خبراتها للاضطلاع بأنشطة تشمل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمساعدة على تثقيف أعضائها وتحديث معلوماتهم بشأن القواعد والأنظمة الواجبة التطبيق، وتعزيز حماية المستهلك عن طريق وضع أحكام وشروط موحدة ومعايير لسلامة المنتجات ومعايير تقنية[٧٠]. ويعترف مكتب التجارة المنصفة بإسهام الرابطات التجارية والمهنية في تعزيز الامتثال، إذ يعتبرها جهات شريكة فعالة في نشر مبادئه التوجيهية. غير أن هذه الرابطات قد تكون أيضاً مصادر للنشاط المخلّ بالمنافسة المحتمل لأنها تمنح مؤسسات الأعمال محفلاً للاجتماع والتعاون، لذا ينبغي إقامة الشراكات بحذر شديد.

---

(٦٧) OFT, 2009, *An assessment of discretionary penalties regimes*.

(٦٨) http://rilianceassist.com/3-elements-effective-compliance-culture/.

(٦٩) http://www.ibe.org.uk/userfiles/briefing_1.pdf.

(٧٠) Kellezi P, Kilpatrick B and Kobel P, 2014, *Antitrust for small and middle size undertakings and image protection from non-competitors*.

٥٠- وقد أتاح استحداث صناديق الاستثمار الأخلاقي أيضاً فرصة للسلطات الوطنية المعنية بالمنافسة لتتعاون معها في سعيها لتحسين الامتثال لقوانين المنافسة. إذ من الممكن إقناع صندوق للاستثمار الأخلاقي بعدم الاستثمار في شركات يتبيّن أنها متورطة في سلوك مخلّ بالمنافسة مثل الكارتلات[٧١]. وبما أن مؤسسات الأعمال تحتاج إلى الاستثمار، فقد يؤثر ذلك في موقفها بما يعزز أنشطة الامتثال لديها.

خامساً- الطريق إلى الأمام

٥١- سيظل الامتثال لقوانين المنافسة ينطوي دائماً على تحديات لأسباب مختلفة، مثل تعقيدات القانون، وصعوبة التقليل إلى أدنى حد من نقل المعلومات بين المنافسين، وضمان بقاء الأنشطة المنفَّذة عبر الولايات القضائية المختلفة في حدود القانون. ومع ذلك، من شأن بذل جهود متضافرة من جانب جميع الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع الدولي، أن يساعد بصورة كبيرة على تعزيز القدرات في مجال الامتثال لقوانين المنافسة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، توجَّه التوصيات الرئيسية التالية للجهات المعنية:

(أ) توصيات متعلقة بالسلطات التنظيمية:

'١' زيادة حملات التوعية العامة وتبادل المعلومات عن الامتثال والمبادرات عبر القنوات الملائمة (مثل المواقع الشبكية والرسائل الإخبارية ووسائل الإعلام، وما إلى ذلك)؛

'٢' تحسين كفاءة وفعالية التحقيقات بالاستفادة من التكنولوجيا والبرامج الحاسوبية في تحليل وتقييم أنماط عدم الامتثال؛

'٣' التعاون مع المؤسسات التعليمية من أجل تحليل حالات عدم الامتثال بغية التوصل إلى توصيات عملية تؤدي إلى تعزيز الامتثال؛

'٤' التشجيع على اتخاذ تدابير طوعية لتحقيق الامتثال عن طريق تقديم التوجيه والمساعدة بشأن الجوانب ذات الصلة من القانون وبشأن تصميم برامج الامتثال.

(ب) توصيات متعلقة بالقطاع الخاص:

'١' إجراء تقييم دقيق لمدى التعرض لمخاطر قانونية من خلال القوانين السائدة في السوق التي تعمل فيها مؤسسة الأعمال، وقد ينطبق هذا على أسواق أخرى في بلدان أخرى؛

(٧١) OECD, 2011, *Policy Roundtables – Promoting compliance with competition law*.

'٢' وضع استراتيجية للتخفيف من المخاطر القانونية المحددة[٧٢]، مثلاً عن طريق إجراء استعراض دوري للمخاطر وتحديث السياسات والإجراءات وبرامج الامتثال القائمة، والتماس المشورة من الخبراء القانونيين، ووضع حوافز لمكافأة/معاقبة الموظفين؛

'٣' إرساء ثقافة أخلاقية يسود فيها إحساس قوي بالمساءلة؛

'٤' فهم مخاطر الامتثال بالنسبة لجميع الموظفين وتزويدهم بتدريب منتظم ليكتسبوا المهارات اللازمة لتمكينهم من التعامل مع القواعد المعقدة المتعلقة بالمنافسة؛

'٥' تقديم ملاحظات مستمرة إلى أعضاء الفريق لتتسنى مراجعة الإجراءات إذا لزم الأمر؛

'٦' التماس المشورة من خبراء قانونيين متمرسين في قوانين المنافسة عند الضرورة من أجل إرشاد الموظفين فيما يتعلق بالامتثال للقانون أو بتقييم تبادل المعلومات مع المنافسين بطريقة مخلّة بالمنافسة؛

'٧' التعاون مع السلطات التنظيمية لفهم نوايا واضعي اللوائح التنظيمية.

(ج) توصية مقدمة للحكومات: جعل قوانين المنافسة واضحة ليتسنى تطبيقها بطريقة شفافة وغير تمييزية؛

(د) المجتمع الدولي:

'١' التعاون مع السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة في تصميم وتنفيذ قواعد واضحة تحقق أقصى أثر ممكن في تعزيز الامتثال، مع مراعاة قيود الموارد؛

'٢' التعاون مع وكالات المنافسة الدولية في تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وفي إنفاذ القوانين بصورة مشتركة.

٥٢- تركز استراتيجيات الامتثال المبيّنة في هذه الورقة على العمليات الداخلية، والاتصالات، والرصد، والإنفاذ، وهي ليست حصرية بأي حال من الأحوال. فثمة طائفة واسعة من الآثار المترتبة على أنشطة عدم الامتثال المحتملة (مثل استراتيجيات التسويق والمعلومات المتصلة بالإنتاج)، أو استغلال الوضع المهيمن، أو المخالفات في سلسلة الإمدادات التي قد تتطلب من كل من السلطات التنظيمية والقطاع الخاص استراتيجيات أخرى، وجميعها تستدعي مزيداً من البحث.

(٧٢) يمكن أن تشمل المخاطر القانونية تحديد الأسعار، مثل التلاعب في العطاءات، وتوزيع العملاء، والتسعير الكيدي ورفض التوريد، وفرض قيود على الموّردين/الموزّعين، والاتفاقات الجماعية لمقاطعة آخرين في السوق.

أسئلة مطروحة للنقاش

٥٣- الأسئلة التالية مطروحة للنقاش:

(أ) ما الاستراتيجيات التي يمكن التوصية بها إضافة إلى تلك التي سلطت ورقة المعلومات الأساسية هذه الضوء عليها من أجل تعزيز الامتثال لقوانين المنافسة؟

(ب) ما هي الأولويات التي ينبغي للسلطات المعنية بالمنافسة مراعاتها فيما يتعلق بمسائل الامتثال بالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة لها والتكاليف المرتبطة بأنشطة الامتثال، سواء من حيث الموارد البشرية أو المالية؟

(ج) بالنظر إلى أن النقص الحاد في الموظفين ذوي المهارات المناسبة في القطاعين العام والخاص يعوق أنشطة الامتثال، ما هي التدابير العملية التي يمكن اعتمادها لتعزيز القدرات في مؤسسات الأعمال والبلدان ذات الموارد المحدودة؟